الحدث

أعاد عسكر السودان أمس الإثنين، البلاد إلى زمن الانقلابات، وسددوا صفعة كبيرة للمرحلة الانتقالية والحكم المدني الديمقراطي الذي يرومه الشعب السوداني، بإعلان عبد الفتاح البرهان، حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء فضلاً عن تعليق بعض مواد الوثيقة الدستورية، وذلك بعد اعتقال رئيس الحكومة عبد الله حمدوك وعدد من الوزراء والقادة المدنيين، ليلقي العسكر بذلك البلاد مجدداً بين براثن الفوضى، علماً بأن السودانيين سارعوا إلى النزول للشارع رفضاً للانقلاب

انقلاب السودان

العسكر يغتالون المرحلة الانتقالية

أعلن البرهان حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء (محمد حجاج/الأناضول)

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

لم يكن الانقلاب العسكري الجديد في السودان، والذي كان بطله الظاهر أمس الإثنين، رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وليد اللحظة، بل إن مسار الانقضاض على مرحلة الانتقال الديمقراطي والسعي للاستئثار بالحكم بعيداً عن المدنيين، بدأ منذ فترة ليست قصيرة، وتجلى بوضوح منذ أسابيع، بحجة محاولة انقلاب فاشلة وقعت في 21 سبتمبر/ أيلول الماضي، استغلها العسكر لبدء حملتهم ضد حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ثم تم دفع بعض المنشقين عن تحالف «قوى الحرية والتغيير» الحاكم للاعتصام في الشارع لمطالبة الجيش بحل الحكومة، إضافة إلى تصريحات وتهديدات لم تتوقف للمدنيين، تمهيداً للوصول إلى ما آلت إليه الأمور أمس. وكانت الأحداث تتدحرج أمس بشكل دراماتيكي، بدءاً من الخطوات الأولى للانقلاب والتي تجلت فجراً، باعتقال حمدوك والقادة المدنيين في مجلسي الوزراء والسيادة وعدد من القادة السياسيين الداعمين للحكومة، واقتيادهم إلى جهات مجهولة، ليظهر بعد ذلك البرهان معلناً حالة الطوارئ في البلاد وحل مجلسي السيادة والوزراء»، فضلاً عن تعليق عدد من مواد الوثيقة الدستورية، خصوصاً التي تتضمن ذكر قوى الحرية والتغيير الشريك المدني في الحكم، في تأكيد جديد لنيّات العسكر برفض التزام مهامهم وتسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين.

لكن هذا الوضع الجديد الذي فرضه البرهان ومن هم خلفه، لم يمر مرور الكرام على الشعب السوداني الذي إن بدأت تتوارد الأخبار إليه، حتى نزل إلى الشوارع للتعبير عن رفضه الانقلاب العسكري، وحملة الاعتقالات الواسعة، وقد اشتبك عدد من المتظاهرين مع القوات الأمنية في محيط قيادة الجيش بالخرطوم ما أوقع ثلاثة قتلى وعدداً من الجرحى برصاص هذه القوات التي قال بعضهم إنها تابعة لقوات الدعم السريع التي يقودها نائب البرهان، محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي. وكانت التظاهرات تتوسع مع مرور الوقت، خصوصاً مع حث مختلف الأحزاب والهيئات المهنية في البلاد، السودانيين على النزول إلى الشارع والتصدي للانقلاب والدفاع عن الثورة، لكن مع التشديد على تجنب الاحتكاك بالعسكر.

خيانة

اكد عضو مجلس السيادة عن المكون المدني، محمد التعايشي، رفضه التحرك العسكري الذي قاده رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وقال في تصريحات صحافية إن «الانقلاب خيانة، وادعو أبناء الشعب السوداني إلى المقاومة السلمية».

سقوط حتمي

طالب عضو «لجنة إزالة التمكين واسترداد الاموال العامة»، صلاح مناع، في وصفهم بـ«شرفاء الجيش»، بالانحياز للشعب السوداني ومدنية الدولة، مشدداً في تصريحات صحافية على ان «البرهان سيسقط».

وبالتوازي، كانت المواقف الدولية تتوالى وتدعو العسكر بوضوح إلى مواصلة التزام المسار الانتقالي والامتثال للوثيقة الدستورية. وبينما كانت خدمات الإنترنت والاتصالات مقطوعة، تولّت وزارة الإعلام والثقافة مهمة نقل الأحداث عبر حسابها في موقع «فيسبوك» على الرغم من اعتقال وزيرها حمزة بلول.

وأعلن البرهان أمس «حالة الطوارئ في البلاد وحلّ مجلسي السيادة والوزراء وتجميد عمل لجنة إزالة التمكين (تعنى بتفكيك نظام الرئيس الأسبق عمر البشير واسترداد الأموال العامة)، وإنهاء تكليف ولاة الولايات، وإعفاء وكلاء الوزارات». وأضاف: «نؤكد الالتزام بالوثيقة الدستورية مع تعليق بعض موادها، والالتزام باتفاق جوبا للسلام (الموقع مع حركات مسلحة في أكتوبر/تشرين الأول 2020). وحاول البرهان تبرير الانقلاب بذرائع شتى وتقديم تطمينات، قائلاً إنه سيتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة تحكم البلاد حتى موعد إجراء الانتخابات في يوليو/تموز 2023، وقال: «سنواصل العمل من أجل تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات». وتابع أن «التحريض على الفوضى من قوى سياسية دفعنا للقيام بما يحفظ السودان، فما تمر به البلاد أصبح يشكل خطراً حقيقياً»، فيما اعتبر أن «الانقسامات شكلت إنذار خطر يهدد السودان». وأشار إلى أن «المرحلة الانتقالية ستتواصل، وصولاً إلى حكومة منتخبة»، وان «القوات المسلحة ماضية قدماً في التحول الديمقراطي». وأوضح البرهان، أنه سيجري العمل على تشكيل برلمان من شباب الثورة في السودان.

ويبدو أن تحرك العسكر، وإن كان غير مستبعد في بلد اعتاد الانقلابات، إلا أنه فاجأ بعض الأطراف، خصوصاً في ظل الحراك الأميركي الأخير على خط الأزمة، وزيارة المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان للسودان يومي السبت والأحد الماضيين وجمعه بين البرهان وحمدوك وحميدتي. وفي هذا السياق، قال مدير مكتب حمدوك، آدم حريكة، لوكالة «رويترز» أمس، إن «الجيش استولى على السلطة، على الرغم من تحركات إيجابية نحو اتفاق مع رئيس الوزراء بعد اجتماعات مع فيلتمان».

وسبقت ظهور البرهان أمس، والذي تأخر لساعات، سلسلة اعتقالات نفذتها قوات عسكرية بعضها بلباس مدني، وطوالت وزراء في الحكومة الانتقالية وقيادات من قوى «إعلان الحرية والتغيير»، على رأسهم رئيس الحكومة عبد الله حمدوك. وقال مكتب حمدوك في بيان إنه «تم اختطاف رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وزوجته فجر الإثنين من مقر إقامتهما في الخرطوم، واقتيدا إلى جهة غير معلومة من قبل قوة عسكرية»، محملاً «القيادات العسكرية في الدولة المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة رئيس الوزراء وأسرته». فيما ذكرت وزارة الإعلام والثقافة عبر حسابها على موقع «فيسبوك»، أن اعتقال حمدوك جاء بعد رفضه إصدار بيان مؤيد لـ«الانقلاب»، كذلك تم اعتقال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء فيصل محمد صالح، إضافة للمستشارة الأخر ياسر عرمان، ووزراء الإعلام حمزة بلول، والاتصالات هاشم الرسول، والصناعة إبراهيم الشيخ، ووالي الخرطوم أيمن نمر، ورئيس حزب البعث العربي الاشتراكي علي الريح السنهوري، فضلاً عن حديث عن اعتقال محمد الفكي سليمان، عضو مجلس السيادة عن المكون المدني وأحد أبرز الوجوه التي تصدرت السجالات مع العسكر. كذلك، شملت الاعتقالات قيادات في أحزاب «البعث العربي الاشتراكي» و«التجمع الاتحادي» و«المؤتمر السوداني». وجاء ذلك بينما كانت تشهد العاصمة السودانية انتشاراً أمنياً مكثفاً.

كذلك، اقتحمت قوات عسكرية مشتركة مقر الإذاعة والتلفزيون في أم درمان واحتجزت عدداً من العاملين، بينما انقطع بث عدد من الإذاعات السودانية بينها الإذاعة الرسمية، فيما شهدت مناطق واسعة في البلاد منذ ساعات الفجر انقطاعاً في الاتصالات والإنترنت.

وإثر هذه التطورات، توالت الدعوات لا سيما من قبل مكتب حمدوك وتجمع المهنيين السودانيين وعدد كبير من الأحزاب لمواجهة الانقلاب، بينما كانت حشود بالفعل قد خرجت إلى شوارع العاصمة تنديداً بالانقلاب العسكري وسلسلة الاعتقالات. وأظهرت لقطات تلفزيونية عبور محتجين سودانيين حواجز ودخولهم الشارع المحيط بمقر الجيش في الخرطوم، قبل أن يشتبكوا مع القوات الأمنية التي أطلقت الرصاص باتجاههم، ما أدى لسقوط 12 إصابة على الأقل بحسب ما ذكرت لجنة أطباء السودان المركزية في صفحتها بموقع فيسبوك والتي تحدثت في وقت لاحق عن سقوط 3 قتلى، في حين أحرق محتجون يحملون علم السودان إطارات في مناطق متفرقة من العاصمة.

وكانت وزارة الإعلام التي تصدرت ناقلي التطورات، دعت في وقت مبكر السودانيين «لقطع الطريق على التحرك العسكري لقطع الطريق أمام التحول الديمقراطي». وأضافت: «ندعو الجميع لمواصلة المسيرة حتى إسقاط المحاولة الانقلابية»، قبل أن تعود وتقول في وقت لاحق إن «جموع الشعب السوداني تتحدى الرصاص، وتصل إلى محيط القيادة العامة للجيش». كذلك دعا مكتب حمدوك الشعب إلى التظاهر «واستخدام كل الوسائل السلمية لاستعادة ثورته». وأضاف في بيان «ما حدث يمثل تمزيقاً للوثيقة الدستورية وانقلاباً مكتملاً على مكتسبات الثورة التي مهرها شعبنا بالدماء بحثاً عن الحرية والسلام والعدالة».

بدوره، وصف تجمّع المهنيين السودانيين، أحد المحركين الأساسيين للانتفاضة التي أسقطت عمر البشير عام 2019، الاعتقالات بـ«الانقلاب». وفي بيان نشره على حسابه على «تويتر»، دعا التجمع إلى «المقاومة الشرسة للانقلاب العسكري الغاشم». وقال «لن يحكمنا العسكر والمليشيات. الثورة ثورة شعب. السلطة والثروة كلها للشعب، ننادد الجماهير للخروج إلى الشوارع واحتلالها وإغلاق كل الطرق بالمتاريس، والإضراب العام عن العمل وعدم التعاون مع الانقلابيين والعصيان المدني في مواجهتهم».

بدوره، دعا تحالف «قوى الحرية والتغيير» في بيان إلى عصيان مدني شامل وطالب الشعب بالخروج إلى الشوارع. وفق ما ذكرت وزارة الإعلام السودانية. وأضافت الوزارة، أن قوى الحرية والتغيير «تطالب أيضاً بتنحي جميع أعضاء المجلس العسكري الانقلابي وتسليم السلطة للحكومة المدنية، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين». من جهته، قال «حزب الأمة» القومي في بيان: «ناشد جماهير حزبنا والشرفاء من أبناء شعبنا استخدام كل الوسائل السلمية المشروعة للتمسك بخيارهم المدني والتصدي لأعمال الانقلاب العسكري وإجراءاته». وعبر حسابه بموقع «تويتر»، قال الحزب الشيوعي السوداني في تصريح لمتحدثه فتحي فضل: «نداء لجماهير الشعب السوداني. دعوة للإضراب السياسي والعصيان المدني». بدوره، قال «حزب المؤتمر السوداني» في بيان: «ندعو جماهير الشعب السوداني قاطبة للخروج إلى الشوارع فوراً». أما لجنة أطباء السودان المركزية (غير حكومية)، فأعلنت عبر صفحتها في «فيسبوك» الانسحاب من كل المستشفيات عدا الطوارئ، فضلاً عن الانسحاب الكامل من كل المستشفيات العسكرية، احتجاجاً على الانقلاب العسكري. فيما أعلنت «اللجنة التنسيرية لاتحاد الطيارين السودانيين» و«تجمع المصرفيين» الإضراب العام.

مقاومة بكل السبل

اعتبرت وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي، في تصريحات تلفزيونية ان «اي انقلاب في البلاد مرفوض وسنقاومه بالوسائل المدنية كافة». وشدّدت على ان الشعب السوداني سيقاوم «بكل الطرق السلمية، بما فيها العصيان المدني». واضافت ان «احتجاز رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في جهة غير معلومة امر خطير جدا وغير مقبول». وذكرت انه «لا توجد اي اتصالات بين الوزراء بسبب انقطاع وسائل التواصل المباشرة واغلاق الجسور».

تجمع المهنيين واحزاب تدعو إلى التصدي للانقلاب والاعتقالات

للحديث تتمة...

اليمن: صحوة مصالح

زكريا الكمالي

عندما كانت المعركة على تخوم صنعاء، والفرصة سانحة للقضاء على انقلاب الحوثيين وإجبارهم على الانصياع لصوت السلام، انصرفت الحكومة اليمنية إلى مشاريعها الخاصة، ودشنت القوى المناهضة للانقلاب معارك جانبية لا وطنية، تاركة ملايين اليمنيين بين نارين. واليوم، وبعد أن ترعرع الانقلاب الحوثي وتحوّل إلى مارد يبتلع المدن ويهدد الجميع: شرقاً وجنوباً وغرباً، تذكّر رفقاء السلاح سابقاً وحدة الصف وضرورة المعركة الوطنية الواحدة، كما اكتشفوا أن المشروع الإيراني في اليمن لا يزال على قيد الحياة، وأن الخلافات داخل صفوف القوى المناهضة للحوثيين، خطأ استراتيجي. هل هذه صحوة ضمير بأثر رجعي، وطلب للصفح من شعب متسامح ولبّى الأفئدة، أم أنها صحوة مصالح ومخاوف مشتركة؟

لا تفسير للحديث المكرر عن وحدة الصف اليمني خلال الأيام الماضية، سوى إدراك الأحزاب والقوى والمكونات السياسية أن نيران الانقلاب ستحرقهم جميعاً، ولن يكون هناك أي طرف في منأى من مصير ما تعيشه أحزاب وقبائل صنعاء التي تُساق مجبرة إلى فعاليات طائفية في ميدان السبعين وتصفق لما يقوله الحوثيون. المصالح الضيقة هي من جعلت «الشرعية» والأحزاب تتذكر وحدة الصف. تفقد الحكومة أسلحتها السياسية ويتضاءل موقفها التفاوضي في محادثات السلام المحتملة مع تغيّر موازين القوى. وفي اليومين الماضيين، كانت الضربة القاضية من السفير البريطاني لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، الذي قال إن السلام في اليمن بحاجة إلى قرار دولي جديد بدلاً عن القرار 2216 الذي يمنح الشرعية للرئيس عبدربه منصور هادي.

يشعر المعسكر المناهض للانقلاب، أن مأرب لو سقطت بالكامل، لن تسدّ شره الحوثيين على الرغم من الثروات التي تكتنزها، وأن مدن الجنوب النفطية من شبوة إلى حضرموت وسواحل البحر الأحمر كاملة والبحر العربي، ستكون الهدف التالي، ولذلك تنبّه المنتمون لهذا المعسكر إلى أنهم يقفون على صفّ أعوج لا بدّ من توحيده.

حسناً، هل ما يزال الوقت أو الأرض متاحين أمام القوى اليمنية لإعادة ترتيب الصفوف، أم أنهم يخططون لحراسة الإسطبل بعد أن سُرق الحصان؟

وحدة الصف الصادقة والتخلي عن المشاريع الانتهازية وحدها من ستوقف الحرب، ليس بهزيمة الحوثي، ولكنها ستجعله يدرك جيداً أن مشروعه يواجه مقاومة صلبة، وساعتها سيفكر جدياً هو الآخر بالانضمام إلى الصف اليمني الشامل الذي لا مفر منه.

تقرير

محو أثر «الحرية والتغيير» من الوثيقة الدستورية

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

شكلت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية التي تم التوقيع عليها في 17 أغسطس/آب 2019 بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، في السودان، قبل أن يتم إدخال تعديلات عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، عنواناً أساسياً للتجاذب بين المكونين العربي، ستكون الهدف التالي، ولذلك تنبّه المنتمون لهذا المعسكر إلى أنهم يقفون على صفّ أعوج لا بدّ من توحيده.

اعتصام الخرطوم في يونيو/حزيران 2019. وأعلن البرهان، في خطابه أمس الإثنين، تعديلات عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، عنواناً أساسياً للتجاذب بين المكونين العربي، ستكون الهدف التالي، ولذلك تنبّه المنتمون لهذا المعسكر إلى أنهم يقفون على صفّ أعوج لا بدّ من توحيده.

حسناً، هل ما يزال الوقت أو الأرض متاحين أمام القوى اليمنية لإعادة ترتيب الصفوف، أم أنهم يخططون لحراسة الإسطبل بعد أن سُرق الحصان؟

وحدة الصف الصادقة والتخلي عن المشاريع الانتهازية وحدها من ستوقف الحرب، ليس بهزيمة الحوثي، ولكنها ستجعله يدرك جيداً أن مشروعه يواجه مقاومة صلبة، وساعتها سيفكر جدياً هو الآخر بالانضمام إلى الصف اليمني الشامل الذي لا مفر منه.

الأولى الأخيرة المؤشرات بشأن نوايا العسكر لإطاحة المرحلة الانتقالية التي فرضت عليه بموجب هذه الوثيقة، بعد مجزرة فض الاعتصام الخرطوم في يونيو/حزيران 2019. وأعلن البرهان، في خطابه أمس الإثنين، تعديلات على بنود 11 و12 و15 و16 و24-3، و71 و72، والتي تعنى في معظمها بدور المكون المدني. وتركز المادة 11، على مجلس السيادة، وتحديداً على تشكيله «بالتوافق بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير». وفيما كانت النسخة الأولى من الوثيقة تنص على أنه يتشكل من 11 عضواً، 5 مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير وخمسة يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنياً، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، فإنها نصت بعد تعديل 2020 على أن «يشكل مجلس السيادة من أربعة عشر عضواً، خمسة أعضاء مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، وخمسة أعضاء يختارهم المكون العسكري، وعضو مدني يتم اختياره بالتوافق بين المكون العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وثلاثة أعضاء تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، ويجوز للجهات التي قامت بالاختيار حق تعيين واستبدال ممثليها».

أما المادة 12 فركزت على اختصاصات مجلس السيادة وسلطاته، بما في ذلك تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير، اعتماد أعضاء مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ما يكون عليه الحال، بعد تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء، كما تتناول شروط إعلان حالة الطوارئ بطلب من مجلس الوزراء، ورعاية عملية السلام مع الحركات المسلحة.

كذلك جمد البرهان العمل بالمادة 15 التي تخصص لشرح تكوين مجلس الوزراء الانتقالي، الذي يتكون بموجب نص 2019 من «رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، بعيداً عن رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويعتمدهم مجلس السيادة، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة»، على أن «تختار قوى إعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه رئيس الوزراء»، قبل أن تعدل هذه المادة في 2020 ليصبح البند الأول منها ينص على أن «يتكون مجلس الوزراء من رئيس، وعدد من الوزراء من كفاءات وطنية بالتشاور، يعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، على أن يكون من بينهم نسبة 25% تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، ويعتمد مجلس السيادة جميع الأعضاء، ومن بينهم وزيرا الدفاع والداخلية، اللذان يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة».

أما المادة 16 فخصصت للحديث عن اختصاصات وسلطات مجلس الوزراء، بما في ذلك «تنفيذ مهام الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير الوارد في هذه الوثيقة، العمل على إيقاف الحروب والنزاعات وبناء السلام».

أما المادة 24، والمخصصة لتكوين المجلس التشريعي، فاختار البرهان تعليقها جزئياً، تحديداً المادة الثالثة، التي تنص على أن «يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، والتي تتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة»، فيما تم الإبقاء على باقي تفاصيل تكوين المجلس.

وفيما جمد البرهان المادة 71 التي تنص على أن أحكام الوثيقة الدستورية «من الاتفاق الموقع بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وفي حالة تعارض أي من أحكامها تسود أحكام هذه الوثيقة»، فإنه عطل أيضاً المادة 72 التي تنص على أنه «يُحلّ المكون العسكري الانتقالي بأداء القسم الدستوري من قبل أعضاء مجلس السيادة».

عطّل البرهان المادة 72 الخاصة بحل المجلس العسكري

رصد

محطات من التأزيم السياسي المتعمد

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

منذ إطاحة الرئيس السوداني السابق عمر البشير في 11 إبريل/ نيسان 2019، مرّ السودان بعدة أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، بدا الجزء الأحدث منها مفتعلاً أو يتم استغلاله من قبل العسكر بالحد الأدنى، خصوصاً بعدما بدأت بوادر الاحتجاجات في شرق السودان تتطور منذ شهر سبتمبر/ أيلول الماضي. وبلغت هذه التطورات ذروتها مع إغلاق المنافذ الرئيسي في البلاد، والطريق الرابط بينه وبين العاصمة الخرطوم، فضلاً عن بروز مطالب بحق تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة. وتصدّر «المجلس الأعلى لنظارات قبائل البجا والعموديات المستقلة» لمواجهة مع الحكومة المدنية، معلناً أنه سيتفاوض مع الحكومة الانتحالية حول منح إقليم شرق السودان حق تقرير مصيره، وداعياً إلى إلغاء اتفاق السلام الخاص بشرق السودان، فضلاً عن تقديمه مطالب اقتصادية، قبل انتقاله للمطالبة بحلّ الحكومة. وهو ما ترافق مع اتهامات للجيش بالوقوف وراء هذا المطلب تحديداً، قبل أن يعزّز موقف النظارات، الذي تم تداوله أمس الإثنين بإعلان التوجه لإنهاء الإغلاق في الشرق، هذا الاتهام.

وترافق تصعيد الشرق مع الإعلان في 21 سبتمبر الماضي عن إحباط محاولة انقلاب، أعلن عنها المكون العسكري للتصعيد ضد المدنيين حتى تنفيذ الانقلاب الجديد أمس. وأدى كشف المكون المدني للمحاولة الانقلابية قبل شهر، والمسارعة إلى الطلب من الشعب التصدي لها من أجل حماية الانتقال الديمقراطي، إلى حالة من الغضب في أوساط العسكر، خصوصاً رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي).

وجد البرهان وحميدتي في المحاولة الانقلابية، كما في احتجاجات الشرق، فرصة للمناداة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في اتخاذ القرار السياسي والتنفيذي، بما يشمل جميع الأحزاب باستثناء حزب المؤتمر الوطني المحظور. واتهما أربعة أحزاب فقط (الأمة القومي، التجمع الاتحادي، المؤتمر السوداني، حزب البعث فصيل علي الريح السنهوري)، باختطاف القرارات المصيرية، وهي مناداة اعتبرها المكون المدني مجرد ذريعة من العسكر لتغيير المعادلة السياسية وتصدر المشهد السياسي، ورغبة منهم في خلق حاضنة سياسية بديلة للثورة.

وفي 22 سبتمبر الماضي، ركز حميدتي على اعتبار أن أحد أسباب الانقلابات «هم السياسيون الذين أهملوا خدمات المواطن»، فيما قال البرهان: «لم نر قوى سياسية تتحدث عن الانتخابات، وهناك من يسعى للجلوس على الكراسي»، وهو ما ردت عليه قوى إعلان الحرية والتغيير معتبرة، في بيان، أن انتقادات البرهان ونائبه تستهدف المكون العسكري في مجلس السيادة جميع الاجتماعات مع المكون المدني.

وترافق هذا التصعيد مع بروز دعوة وجهتها، مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، أحزاب وحركات مسلحة، منشقة عن تحالف قوى الحرية والتغيير، إلى عقد مؤتمر مفاجئ للتوقيع على ميثاق جديد تحت لافتة العودة إلى منصة التأسيس لتحالف الحرية والتغيير. وأهم تلك القوى حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، وحركة تحرير السودان بقيادة مبني أركو ميناوي، حاكم إقليم دارفور، وحزب البعث السوداني، والجبهة الشعبية للتحرير، وتنظيمات جهوية، مثل كيان الشمال بقيادة محمد سيد أحمد، وحركة تمازج، وهي من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، وتتهم بالارتباط بالمكون العسكري.

وشكلت مواقف إبراهيم وميناوي الكثير من علامات الاستفهام، فالحكومة التي يتبنيان مطلب حلها، هما جزء منها ومشاركان بقوة في قراراتها ويتقاسمان إنجازاتها كما يتحملان جزءاً من إخفاقاتها، ولديهما حصص في الوزارة، ووظائف حكومية رفيعة المستوى. كما يفترض حصولهما على وظائف على مستوى الجيش السوداني والشرطة وجهاز المخابرات طبقاً لاتفاق السلام الذي وقعاه مع الحكومة في 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، الذي ينصّ كذلك على دمج قوات الحركات المسلحة في الجيش السوداني، وعلى تشكيل قوة أخرى منفصلة قوامها 20 ألف جندي من الحركات المسلحة والجيش السوداني والشرطة والدعم السريع، لحماية المدنيين في دارفور.

وانتهت هذه القوى إلى رفع المطالب ذاتها التي يروج لها العسكر، من حيث توسيع قاعدة المشاركة السياسية، واتهام أحزاب بالاختطاف القرار السياسي والتنفيذي ودعم العصيان في شرق السودان. وفيما أظهرت الوقائع التي رافقت المؤتمر الذي عقدته القوى المنشقة الدعم العلني من الجيش لها، جاء الاعتصام الذي نفذته في 16 أكتوبر الحالي أمام القصر الرئاسي، وتوقيع «ميثاق لتوافق الوطني»، ليعزّزا تقاطع الأدوار مع المؤسسة العسكرية، خصوصاً بعدما رفع المحتجون شعارات تطالب بتدخل العسكر وحل الحكومة، قبل أن ينسحب منه حزب العسكر السوداني بعد تسجيله ملاحظات على ما يجري، وهو ما استدعى تحرك أنصار الحكم المدني بعد استهداف الخطر من مخلفات الجيش.

وووجهت تظاهرات 21 أكتوبر الحالي، التي جاءت تزامناً مع مرور 57 عاماً على نجاح أول ثورة شعبية في السودان أطاحت أول حكم عسكري، هو نظام الرئيس الأسبق الفريق إبراهيم عبود (1958-1964)، رسالة واضحة بحجم التمسك باستكمال المرحلة الانتقالية، بعدما خرج مئات الآف المواطنين إلى الشوارع في مختلف الولايات، لكنها دفعت العسكر لتسريع تنفيذ الانقلاب.

بدا العسكر التمهيد للانقلاب عبر خطوات عدة في الأسابيع الأخيرة

شرق غرب

أمير قطر يفتتح أعمال مجلس الشورى اليوم

يفتتح أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، اليوم الثلاثاء، أعمال أول مجلس شورى منتخب في البلاد، على أن يلقي كلمة في جلسة الافتتاح، يستعرض فيها سياسات بلاده الداخلية والخارجية وبرنامج الحكومة في المرحلة المقبلة. ويضمّ مجلس الشورى 30 عضواً جرى انتخابهم في الاقتراع السري المباشر مطلع الشهر الحالي، وعيّن الأمير 15 عضواً آخرين. ويؤدي أعضاء المجلس قبل مباشرتهم أعمالهم اليمين الدستورية في الجلسة العلنية الأولى للمجلس، على أن ينتخب مجلس الشورى في أول جلسة له برئاسة أكبر أعضائه سناً، رئيساً ونائباً لرئيس المجلس.

(العربي الجديد)

لبنان: القضاء يدعم البيطار

استمع مجلس القضاء الأعلى في لبنان، أمس الإثنين، إلى المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، وتداول معه في آخر المستجدات، وتم التشديد على العمل على إنجاز التحقيق بأسرع وقت ممكن وفق الأصول القانونية، وذلك توصلاً إلى تحقيق العدالة وتحديد المسؤوليات بحق المرتكبين.

(العربي الجديد)

استخبارات الجيش تطلب الاستماع إلى جعجع غداً

أدعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية في لبنان، القاضي فادي عقيقي، أمس الثلاثين، على 68 شخصاً بأحداث الطيونة في بيروت، التي وقعت في 14 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بينهم 18 موقوفاً. وقال مصدرٌ عسكري متابع للملف إن غالبية المدعى عليهم ينتمون إلى حزب «القوات اللبنانية»، كما أن هناك موقوفين من «حزب الله» و«حركة أمل»، وسوريين. وتبلّغ رئيس «القوات» سمير جعجع (الصورة) دعوة للحضور إلى وزارة الدفاع، غداً الأربعاء، لسماع إفادته أمام استخبارات الجيش في القضية، بصفته شاهداً.

(العربي الجديد)

التحالف في اليمن: مقتل 105 حوثيين

أعلن التحالف العسكري في اليمن بقيادة السعودية، أمس الإثنين، مقتل 105 حوثيين، في غارات جوية، خلال الساعات الـ24 الماضية، على منطقتين قرب مدينة مأرب. وذكر التحالف، في بيان نشرته وسائل إعلام رسمية، أنه نفّذ «88 عملية استهداف» في منطقتي الكسارة، على بعد نحو 30 كيلومتراً شمالي غرب مأرب، والجوبة على بعد نحو 50 كيلومتراً جنوبي مأرب، ما أدى إلى «تدمير 13 آلية وإقصاء على 105 عناصر إرهابية».

(فرانس برس)

مالي تطرد ممثلة منظمة أفريقية

أعلنت مالي، أمس الإثنين، أن الممثل الخاص للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) حميدو بولي، أصبح «شخصاً غير مرغوب فيه»، بسبب «تصرفات لا تتسق مع مهامه». حسب ما أورد التلفزيون. وجاء في الإعلان أن أمام الدبلوماسي «72 ساعة لمغادرة» البلاد. ولم يحدد الإعلان السبب الدقيق للطرد، لكنه يأتي في وقت يتزايد الضغط على الحكام العسكريين لمالي لإعادة السلطة إلى مدنيين منتخبين.

(فرانس برس)

دعت مختلف القوى والمنظمات الدولية العسكر في السودان إلى التراجع عن الانقلاب الذي وقع أمس الأثنين، فيما تركزت الدعوات العربية على ضرورة الحوار والإفراج عن جميع المعتقلين، يتقدمهم رئيس الحكومة عبد الله حمدوك

السودان
تنديد دولي بالانقلاب

أميركا تلوّح بورقة المساعدات

اتفق المجتمع الدولي على إدانة الانقلاب العسكري في السودان، أمس الأثنين، وبدت مواقفه متناغمة مع ضرورة العودة إلى النظام الديمقراطي واستمرار عمل مجلس السيادة في الفترة الانتقالية، خصوصاً العودة إلى الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية».

من جهته، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «قوات الأمن إلى الإفراج الفوري عن الذين تمّ اعتقالهم بشكل غير قانوني أو وضعهم رهن الإقامة الجبرية»، مشيراً إلى أنه «تقع على عاتق هذه القوات مسؤولية ضمان أمن وسلامة الأشخاص المحتجزين لديها». ودحث «جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والعودة فوراً إلى الحوار والمشاركة بحسن نية لاستعادة النظام الدستوري». وشدّد على وجوب «الاحترام الكامل للميثاق الدستوري لحماية الانتقال السياسي، الذي تم تحقيقه بشق الأنفس في السودان». وتابع: «الأمم المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوداني».

بدوره، أبدى رئيس بعثة الأمم المتحدة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان فولكر بيرتس قلقه «إزاء التقارير التي تتحدث عن انقلاب في السودان ومحاولات تقويض عملية الانتقال السياسي». وطالب في بيان «قوات الأمن بالإفراج الفوري عن أولئك الذين اعتقلوا بشكل غير قانوني أو وضعوا رهن الإقامة الجبرية»، معتبراً أنه «يتعين أن تعود كل الأطراف على الفور إلى الحوار والمشاركة بحسن نية في استعادة النظام الدستوري».

ولم يبد موقف الاتحاد الأوروبي مغايراً، إذ قالت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية نبيلة مصرالي لصحافيين: «يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال التقارير عن وضع رئيس الوزراء حمدوك قيد الإقامة الجبرية، واعتقال عدد من أعضاء القيادة المدنية، وندعو إلى الإفراج سريعاً عنهم».

أما موقف السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل فاعتبر أن «الجيش السوداني «خان التطلعات المشروعة للسلام والعدل والتنمية»، داعياً إلى الإفراج عن جميع المعتقلين وإعادة العملية الانتقالية إلى مسارها». وفيما دان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ما حصل معتبراً عن مساندته الحكومة الانتقالية، دعا للإفراج فوراً عن رئيس الوزراء السوداني بدورها، نددت ألمانيا بالانقلاب في بيان لوزير الخارجية هايكو ماس، الذي شدّد على «إنهاء محاولة الإطاحة بالحكومة على الفور». ووصفت الخارجية الألمانية ما يحدث في السودان بأنها «محزنة»، داعية «كل الذين يتحملون مسؤولية الأمن والنظام في السودان إلى مواصلة عملية الانتقال السياسي السلمي في البلاد نحو الديمقراطية». من جهتها، وصفت الخارجية الروسية الأحداث التي يشهدها السودان بأنها «ليل على أزمة ناجمة عن اتباع سياسة فاشلة على مدى عامين». وأكدت ثقتها بقدرة شعب السودان على حل المشاكل الداخلية بنفسه، وفقاً لما نقلته وكالة «روسيا اليوم». أما المتحدث باسم الخارجية الصينية نبيلة مصرالي لصحافيين: «يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال التقارير عن وضع رئيس الوزراء حمدوك قيد الإقامة الجبرية، وندعو إلى الإفراج سريعاً عنهم».

أما موقف السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل فاعتبر أن «الانقلاب أتى بعد ساعات من مباحثات أجراها المبعوث الأميركي الخاص إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان ليل الأحد، للمرة الثانية في غضون يومين، مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان من أجل التوسط في حل الأزمة، شملت تقديمه مقترحات زعم العسكر أنهم سيدرسونها. وقال فيلتمان إن واشنطن «تشعر بقلق عميق»، مشيراً إلى أن الانقلاب العسكري سيهدد المساعدات الأميركية للسودان. من جانبه، ذكر مكتب الشؤون الأفريقية الأميركية في تغريدة على «تويتر» أن «أي تغييرات في الحكومة الانتقالية بالقوة ستعرّض المساعدة الأميركية للخطر». وطالبت السفارة الأميركية في الخرطوم جميع الأطراف التي تعطل العملية الانتقالية بقيادة المدنيين إلى التنحّي. بدوره، أعرب البيت الأبيض عن قلق أميركا البالغ إزاء التقارير عن انقلاب عسكري في السودان، داعياً إلى الإفراج فوراً عن المسؤولين المعتقلين.

أما وزارة الخارجية الإثيوبية، فقد أعلنت في بيان أنها تتابع عن كثب التطورات في السودان، ودعت إلى «احترام التطلعات السيادية لشعب السودان وعدم تدخل الجهات الخارجية في الشؤون الداخلية للسودان»، وفيما ذكّرت بأن «الحكومة الإثيوبية لعبت دوراً هاماً في التوسط بنجاح في تشكيل حكومة انتقالية تتألف من عنصريها المدني والعسكري، واعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية»، دعت «جميع الأطراف إلى الهدوء ووقف التصعيد في السودان، وبذل كل جهد ممكن من أجل إنهاء هذه الأزمة سلمياً». وأضاف البيان: «وفي هذا الصدد، ودعت قطر لإعادة العملية السياسية إلى المسار الصحيح

دعت إثيوبيا جميع الأطراف إلى الهدوء ووقف التصعيد

دعوات دولية للحفاظ على تطلعات الشعب السوداني (فرانس برس)

الحوار واستعادة العملية السياسية في أقرب فرصة. وأصدرت جامعة الدول العربية بياناً عبّرت فيه عن «القلق العميق» حيال التطورات. وحثّ الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط كافة الأطراف على «الالتزام الكامل» بالوثيقة الدستورية الموقعة في أغسطس/ آب 2019، والتي تهدف إلى تمهيد الطريق للانتقال إلى الحكم المدني والانتخابات الديمقراطية بعد الإطاحة بنظام عمر البشير. وقال أبو الغيط «لا توجد مشاكل لا يمكن حلها من دون حوار». وأضاف «من المهم احترام جميع القرارات والاتفاقيات التي تم إقرارها، والامتناع عن أي إجراءات من شأنها تعطيل الفترة الانتقالية وزعزعة الاستقرار في السودان». بدورها، دعت وزارة الخارجية السعودية إلى التهدئة في السودان وعدم التصعيد، والحفاظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية. كما أوضحت الوزارة، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن الرياض تتابع بقلق واهتمام بالغ الأحداث الجارية في السودان، داعية إلى أهمية ضبط النفس والتهدئة. وأكدت استمرار وقوفها إلى جانب الشعب السوداني، ودعمها لكل ما يحقق الأمن والاستقرار والنماء والازدهار للسودان الشقيق. كذلك دعت مسؤولة في الخارجية الإماراتية عبر تويتر إلى الاستقرار وتجنب التصعيد. أما الخارجية القطرية فأبدت، في بيان أصدرته، عن تطلعها «لإعادة العملية السياسية إلى المسار الصحيح تحقيقاً لتطلعات الشعب السوداني». ودعت «الأطراف السودانية إلى تغليب الحكمة والعمل لمصلحة الشعب السوداني الشقيق، والعمل على احتواء الموقف وعدم التصعيد».

ودعت الجزائر الأطراف المدنية والعسكرية في السودان إلى انتهاج الحوار والاحتكام إلى الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام من أجل حل الأزمة الراهنة. وأفاد بيان للخارجية الجزائرية بأن «الجزائر تعرب عن بالغ قلقها حيال التطورات التي تشهدها الأوضاع في السودان، وتؤكد ضرورة التحلي بروح المسؤولية وضبط النفس، والامتناع عن أي أعمال من شأنها تضييع المكتسبات التي حققتها العملية الانتقالية في هذا البلد الشقيق، أو المساس بأمن وسلامة المواطنين». وأضاف البيان: «كما تدعو الجزائر جميع الأطراف المدنية والعسكرية في السودان إلى الاحتكام إلى الحوار، من أجل حل المشاكل ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه البلاد في هذه المرحلة الهامة من تاريخها المعاصر». وأشار إلى أن ذلك يأتي «استناداً إلى المرجعيات المتفق عليها ضمن الوثيقة الدستورية، وكذا اتفاق جوبا للسلام، بما يضمن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوداني الشقيق».

وأعربت الخارجية التركية عن قلقها العميق إزاء الأنباء الواردة من الخرطوم، مؤكدة في بيانها «تطلعاتها الكبيرة حيال تمسك جميع الأطراف في السودان بالالتزامات الواردة في الإعلان الدستوري وبعدم تعطيل المرحلة الانتقالية». وأبدت منظمة التعاون الإسلامي قلقها إزاء الانقلاب في السودان، وحثت القادة السودانيين على «الالتزام بالوثيقة الدستورية وما اتُفق عليه خلال المرحلة الانتقالية». ودعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد إلى إطلاق سراح القادة السياسيين في السودان واحترام حقوق الإنسان، وشدّد على وجوب استئناف المحادثات بين الجيش والجناح المدني للحكومة الانتقالية.

من جهتها، أعربت منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن رفضها «الانقلاب العسكري» في السودان، قائلة إنه «يمثل ضربة قوية لآمال السودانيين». ونقلت المنظمة عن باحثها في السودان محمد عثمان قوله إن «استيلاء الجيش على السلطة في السودان يوجه ضربة كبيرة للآمال في أن يكون لدى السودانيين من مختلف مناحي الحياة إمكانية الانتقال إلى بلد أكثر عدلاً واحتراماً للحقوق». وأضاف أنه «مع خروج المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية إلى الشوارع، يجب على قوات الأمن حماية حقهم الأساسي في الاحتجاج والامتناع عن استخدام القوة المميتة، كما حدث في كثير من الأحيان، للرد على الاحتجاجات. وقال: «يجب على المجتمع الدولي الضغط من أجل العودة إلى مسار الانتقال إلى الحكم المدني». بدوره، ناشد المجلس النرويجي للاجئين قادة السودان حماية المدنيين وسط الانقلاب العسكري على السلطة في البلاد، مطالباً بالوصول الحر للمساعدات الإنسانية إلى الملايين الذين فروا من ويلات الحرب خلال الأعوام الماضية. واعتبر مدير المجلس في السودان ويل كارتر، أن تغيير القيادة السياسية في السودان لا ينبغي إلغاء تعهدات السلطات السابقة بضمان مساعدة المنظمات الإنسانية 13 مليون شخص في حاجة شديدة إلى المساعدات عبر أنحاء السودان، وبشمل ذلك ملايين النازحين السودانيين.

(العربي الجديد، الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز)

رصد

«فرصة لاستقرار أكبر» في السودان

ارتياح إسرائيلي لتحرك العسكر

كشفت التصريحات الآتية من إسرائيل عن ارتياح تل أبيب للانقلاب العسكري في السودان، خصوصاً أن العسكر يعززون التطبيع

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

عكست المواقف الصادرة في إسرائيل، أمس الإثنين، ارتياحاً للانقلاب الذي قاده العسكر، برئاسة عبد الفتاح البرهان، على الشركاء المدنيين في الحكم، والذي شمل حل الحكومة ومجلس السيادة، إلى جانب إعلان حالة الطوارئ. ويأتي الارتياح الإسرائيلي في ظل تنامي التطبيع بين المكون العسكري والمسؤولين الإسرائيليين، خصوصاً منذ بدأت أولى محطات انكشاف هذا المسار عام 2020 باللقاء العلني الذي جمع البرهان برئيس الوزراء الإسرائيلي حينها بنيامين نتنياهو، في مدينة عنتيبي الأوغندية، وتحديداً في 3 فبراير/شباط 2020، قبل توقيع الحكومة الانتقالية على «اتفاق أبراهام» لتطبيع العلاقات مع إسرائيل خلال زيارة أجراها وزير الخزانة الأميركي حينها ستيفن منوشين، إلى السودان في 6 يناير/كانون الثاني 2021، على الرغم من إعلانها سابقاً أن أمر العلاقات مع إسرائيل هو شأن يتعدى اختصاصات الحكومة الانتقالية ذات التفويض المحدود، ويجب أن ينظر فيها الجهاز التشريعي والمؤتمر الدستوري.

وأفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» أمس الإثنين، بأن مصدراً إسرائيلياً مطلعاً على ما يحدث في السودان، انتقد موقف الموفد الأميركي إلى منطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان، الذي اعتبر في تغريدة له أمس أن الانقلاب في السودان ليس مقبولاً، ومن شأنه المسّ بالمساعدات الأميركية للسودان. وأوضحت الصحيفة أن المصدر الإسرائيلي الذي لم تسمّه، قال إنه في ظل الوضع السائد في السودان، يجدر بالولايات المتحدة دعم الجيش وقائده عبد الفتاح البرهان، وليس رئيس الحكومة المدنية عبد الله حمدوك. وبحسب ما نقلت الصحيفة الإسرائيلية عن المصدر نفسه، فإن الانقلاب الذي نفّذه البرهان «كان حتمياً، ولا يمكن تفاديه»، إذ إن رئيس الحكومة من جهة، ورئيس مجلس السيادة من جهة ثانية، «يدفعان باتجاهين متناقضين، وكان واضحاً أن الأمر سيصل إلى مرحلة حسم». وأضاف المصدر الإسرائيلي أنه «على الرغم من أن الرجلين يدركان ضرورة تعزيز السودان لعلاقاته مع الغرب، إلا أن الوضع السائد يعيد إلى الأذهان وضع مصر مع نهاية عهد الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك، فالدولة (السودانية) ليست ديمقراطية، واعتادت حكم فرد لمدة ثلاثين عاماً بقيادة عمر البشير»، مشيراً إلى أن «التطلعات الأميركية للديمقراطية مفهومة، لكن من بين الزعيمين، فإن البرهان هو من يميل أكثر من حمدوك إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل». وبحسب المصدر الإسرائيلي، «بما أن الجيش في السودان هو الأقوى في الدولة، والبرهان هو القائد الأعلى للجيش، فإن التطورات التي وقعت تعطي فرصاً لاستقرار أكبر في السودان، وهو أستقرار ضروري للمنطقة، وأيضاً لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل على وجه التحديد».

ولفتت «يسرائيل هيوم» في هذا السياق، إلى أنه على الرغم من أن السودان هو واحد من الدول الأربع التي انضمت لاتفاقيات التطبيع مع دولة الاحتلال، المعروفة «باتفاقيات أبراهام»، إلا أنه لم يقم بخطوات فعلية في هذا الإطار، ولم يفتتح ممثلية له

البرهان يميل أكثر من حمدوك لتعزيز العلاقات مع إسرائيل

رافيد: حميدتي يتعاون مع الموساد ويعمل معه علانية

في إسرائيل، وأحد أسباب ذلك هو معارضة حمدوك للتطبيع مع إسرائيل. في الإطار ذاته، نقلت الصحيفة عن وزير الاستخبارات الإسرائيلية السابق، إيلي كوهين، والذي أدار الاتصالات مع السودان، قوله إن «السودان بلد كبير وفي موقع استراتيجي، واستقراره مهم للحفاظ على الأمن الإقليمي»، مضيفاً: «يمكن التقدير بأن رغبة السودان بالمضي قدماً في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، بما في ذلك إسرائيل، ستستمر لأن هذه مصلحة سودانية صرفة، من أجل تطوير اقتصاد البلاد والمحافظة على الاستقرار فيها، ومنع تسلل ودخول جهات وعناصر إسلامية متطرفة».

من جهته، لفت المراسل السياسي لموقع «واللاه» الإسرائيلي، براك رافيد، في مقابلة مع إذاعة «أف أم 103» في تل أبيب أمس، إلى أن «إسرائيل كانت تلعب دوراً مكثفاً في السودان في العام الأخير، وحتى في الأسابيع الأخيرة»، وأن هناك «نشاطاً كبيراً من جهة السودان أيضاً، يشمل حتى تعاون مساعد عبد الفتاح البرهان مع الموساد الإسرائيلي علناً»، في إشارة إلى النائب الأول لرئيس مجلس السيادة (الذي حلّ أمس) محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي». وقال رافيد إنه خلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة قبل نحو 10 أيام، ضمن زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد لأميركا، سمع من مسؤول أميركي مطلع على النشاط الإسرائيلي في السودان، أن الولايات المتحدة غير راضية عن هذا الحراك. وبحسبه، فإن «إسرائيل تدعم الجناح العسكري في مجلس السيادة، ولعبت دوراً في التوتر بين جناحي البرهان وحمدوك». ورأى رافيد أنه «ينبغي فحص ما يحدث هناك، فإسرائيل كانت فاعلة بما يحدث في السودان عبر الموساد ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وتقف بوضوح إلى جانب العسكر»، مشيراً إلى أن «حميدتي، يتعاون مع الموساد ويعمل معه علانية». ولفت رافيد إلى أن «الأحداث الجارية في السودان، تثير السؤال حول ما الذي قامت به إسرائيل في الأسابيع الأخيرة في هذا البلد، ودورها في السياسة الداخلية في السودان أخيراً، وكذلك دورها في الانقلاب».

خلال وقفة احتجاجية في الخرطوم ضد لقاء البرهان ونتنياهو، فبراير 2020 (محمود حجاج/ الأناضول)

شرق غرب

توغّل للاحتلال في غزة

توغلت آليات عسكرية إسرائيلية، أمس الإثنين، لمسافة محدودة شرقي محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» نقلاً عن شهود عيان، أن سبع آليات عسكرية إسرائيلية توغلت بشكل محدود شرقي بلدة الفخاري وشرعت بأعمال تسوية وتجريف قرب السياج الأمني. وفي بيت، جنوبي نابلس، في الضفة الغربية المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة فلسطينيين. كما اعتقلت ثلاثة آخرين من بلدة سلوان، وشاباً من مدينة الخليل. واقتحم مستوطنون المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال. (قنا)

وزير الخارجية اليمني في عدن بعد 8 أشهر من الغياب

وصل وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك (الصورة)، أمس الإثنين، إلى العاصمة المؤقتة عدن، للمرة الأولى منذ 8 أشهر. وكشف مسؤول بوزارة الخارجية اليمنية أن «بن مبارك وصل إلى عدن بعد إجراء زيارات ناجحة لعدد من العواصم العربية والأجنبية، وذلك للمرة الأولى منذ فبراير/شباط الماضي».

(الأناضول)

سورية: استهداف الروس جنوباً والمعارضة شمالاً

جُرح عناصر من الشرطة العسكرية الروسية، أمس الإثنين، جراء استهداف عربتهم بعبوة ناسفة على الطريق الدولي «دمشق - عمّان» بين بلدتي صيدا وأم الميادن، شرقي درعا. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن القوات الروسية استنفرت في المنطقة، فيما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن التفجير. وفي العدوانية، في ناحية رأس العين، شمالي محافظة الحسكة، استهدفت مستَرة مجهولة موقعاً ضمن مناطق سيطرة «الجيش الوطني السوري»، فقُتل عنصر على الأقل وجُرح آخرون.

(العربي الجديد)

الماليون يجددون تمسكهم باتفاق الجزائر 2015

عقد وفد من الحكومة المالية بقيادة وزير المصالحة الوطنية العقيد إسماعيل واغي (الصورة)، وعدد من قادة حركات الأزواد التي تمثل السكان الطوارق في شمال مالي، اجتماعاً في الجزائر، أول من أمس الأحد، لمناقشة تطورات الأوضاع في المنطقة، على خلفية تزايد التوترات ونشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، وجرى الاتفاق على تثبيت العمل باتفاق السلام الموقع في الجزائر في مايو/أيار 2015.

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة: قصف الحديدة انتهاك لاتفاق استوكهولم

أعلنت الأمم المتحدة، مساء أول من أمس الأحد، عن تعرّض ميناء الحديدة، غربي اليمن، إلى قصف صاروخي، في إجراء اعتبرته «خرقاً لاتفاق استوكهولم» (2018). وأوضحت في بيان أنه «تسنى للبعثة الأممية لدعم اتفاق الحديدة باليمن (أونمها) الوصول إلى ميناء الحديدة، لم يظهر الموقع أي أضرار في البنية التحتية للميناء ولم يسفر عن ضحايا». وجاء في بيان الأمم المتحدة، عقب إعلان التحالف تدمير زورقاً مفخخاً في جزيرة كمران في الحديدة.

(الأناضول)

تقرير

ثلاثة ملفات جعلت حمدوك غير مرحب به مصرياً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم يخرج الموقف المصري من التطورات في السودان، أمس الإثنين، عن المتوقع، بعد اكتفاء بيان صادر عن وزارة الخارجية المصرية بالحديث عن «أهمية تحقيق الاستقرار والأمن للشعب السوداني والحفاظ على مقدراته». غير أنّ هذا الموقف العام، الذي تلا احداثاً مفصلية تمثلت بانقلاب عسكري واحتجاز رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، قبل إعلان حل مجلس السيادة والحكومة، يعتبر امتداداً ونتيجة طبيعية لحالة من عدم الارتياح المصري تجاه رئيس الوزراء السوداني، والرغبة في إقصائه وإقصائه.

وقالت الخارجية المصرية في بيان، أمس، تعليقاً على الأحداث في السودان: «تتابع جمهورية مصر العربية عن كثب التطورات الأخيرة في جمهورية السودان الشقيق، مؤكدة على أهمية تحقيق الاستقرار والأمن للشعب السوداني والحفاظ على مقدراته والتعامل مع التحديات الراهنة بالشكل الذي يضمن سلامة هذا البلد الشقيق، ومؤكدة كذلك أن أمن واستقرار السودان جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر والمنطقة». وتابعت: «كما تدعو مصر كافة الأطراف السودانية الشقيقة، في إطار المسؤولية وضبط النفس، لتغليب المصلحة العليا للوطن والتوافق الوطني». في السياق، قال مصدر سياسي مصري وآخر دبلوماسي، وهما مصدران مطلعان، لـ«العربي الجديد»، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وساعده الأيمن رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، أكدا في مناسبات سابقة خلال اجتماعات مع المسؤولين السودانيين والعرب والتابعين لدولة الاحتلال الإسرائيلي، عدم تفويضهما باستمرار حمدوك رئيساً للوزراء. وأوضحت المصادر أن ذلك، ليس فقط بسبب رغبة مصر في التعامل مع المكون العسكري وحده، وتحديداً مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، اللذين تجمعهما علاقة قوية بالسيسي، ولكن أيضاً بسبب رؤية مستقرة بأن حمدوك مقرّب من العواصم الغربية، وله أجندة تسمح بوصول قوى سياسية لا ترتحب بها القاهرة إلى الحكم، فضلاً عن وقوفه عائقاً أمام بعض المخططات التي تحاول النظام المصري الإسراع في تنفيذها مع المكون العسكري السوداني.

السيسي وكامل أكدا سابقاً عدم ترحيبهما باستمرار حمدوك

تبدي مصر حالة من عدم الارتياح تجاه حمدوك (فرانس برس)

نوقش صراحة خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى شرم الشيخ ولقائه السيسي هناك، حيث تطرق مع الرئيس المصري إلى حرصهما على تطوير علاقات إسرائيل مع السودان، كجزء من المشهد الجديد المراد للشرق الأوسط، وإجراء اتصالات متقدمة على مستويات عسكرية واستخباراتية واقتصادية، بمباركة من المكون العسكري في السلطة، على أن يتوازى ذلك مع وساطة متنحية بينها وبين للتقريب بين دولتي مصب النيل (مصر والسودان) وإثيوبيا في قضية سد النهضة. إلا أنّ حمدوك كان يقف حائلاً دون المضي قدماً في هذا المسار، تارةً بالاعتراض الصريح على التطبيع من خلال الوزراء المقربين منه، وتارة أخرى بالدعوة إلى إجراء اتخاذ مثل تلك المعلن، لما بعد انتخاب السلطة التشريعية. مع العلم أن حمدوك ناقض تصريحات سابقة له بشأن ضرورة قيام حكومة منتخبة قبل النظر بقضية التطبيع، بتوقيع حكومته على «اتفاق أبراهام» للتطبيع في يناير/ كانون الثاني 2021. وأوضح المصدران أن الملف الآخر الذي أثار حفيظة المخابرات المصرية ضد حمدوك هو سد النهضة، فمن البداية لم تكن واضحاً اتجاهه للفصل بين الموقفين المصري والسوداني، بحيث يتم ضمان مصالح الخرطوم أولاً، وفق مطالبات واضحة لم تكن ترفضها إثيوبيا في مرحلة ما قبل بدء الملء الأول في يوليو/ تموز 2020. وبالتالي، عملت مصر جاهدة على دعم سيطرة المكون العسكري على الملف، من خلال ضخ المساعدات المالية والإنسانية وربطها بدعم الموقف المصري.

وقال المصدر الدبلوماسي إنه خلال زيارات عباس كامل وتطوير علاقات إسرائيل مع السودان، الماضي، أبلغهم أعضاء عسكريون بمجلس السيادة بعدم رضاهم عن إدارة حمدوك للملف، لكنهم في الوقت ذاته، وفي ظل ضبابية الموقف الداخلي، كانوا عاجزين عن اتخاذ خطوات جذرية للتغيير، فضلاً عن رصد مخاوف لدى الحكومة المدنية والمسؤولين الفنيين بشأن لعب العسكريين وبعض السياسيين دوراً لصالح مصر أو إثيوبيا على حساب المصالح السودانية الأصيلة في القضية، ما دفعهم لاتخاذ مواقف تعبر عن هذه المصالح وحدها. وفي الوقت ذاته، كانت بعض القيادات العسكرية ترحب بشكل غير معلن، باستمرار التلويح بموقف حمدوك لاستغلاله لمطالبة مصر بتقديم المزيد إلى شقيقتها الجنوبية.

أما الملف الثالث المرتبط بحمدوك، فيتعلق بالأساس بطبيعة النظام المصري العسكرية، الذي يجد، بحسب المصدرين، راحة أكبر في التعامل مع المكون العسكري في السودان والمرتبط بعلاقات مع الإمارات وروسيا أكثر من العواصم الغربية المتمسكة ظاهرياً بالتداول السلمي للسلطة وضخ دماء جديدة مدنية في نظام الحكم السوداني، الأمر الذي يهدد في الأوضاع المثالية ببناء نظام ديمقراطي سعى الجيش طويلاً لتحاشي وجوده في مصر، في أعقاب ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011.

متابعة

وزير دفاع «طالبان» يحذّر دول الجوار

بموازاة ترحيبها بعودة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى كابول، حذّرت حركة «طالبان» دول جوار أفغانستان، من التدخل في شؤونها

كابول ـ **العربي الجديد**

حذّر وزير الدفاع في حكومة «طالبان» الملا يعقوب محمد عمر، نجل مؤسس الحركة الملا عمر، دول الجوار من الاعتداء على الأراضي الأفغانية، مشدّداً على أن «بلاده لن تبقى صامتة إزاء أي اعتداء على أراضيها». وقال الملا يعقوب، في تسجيل صوتي نُشر، مساء أول من أمس الأحد، إن حكومة «طالبان» لن تسمح لأي جهة بأن تستخدم أراضي أفغانستان ضد أي دولة مجاورة، ولكنها في الوقت نفسه تعلن أن أي دولة تتدخل في شؤون أفغانستان أو تعتدي عليها، ستردّ «طالبان» عليها بقوة. وأكد أن «طالبان» تسعى لتأسيس جيش وطني حر يدافع عن حرية البلاد وسيادته».

ولم يذكر الملا يعقوب اسم أي دولة، ولكن رسالته تأتي في وقت انتهت فيه التدريبات العسكرية لعدة دول في آسيا الوسطى، من بينها طاجيكستان وروسيا. كما أن وسائل الإعلام الأميركية أكدت أن أميركا وباكستان على وشك توقيع اتفاقية تسمح بموجبها بأن تستخدم القوات الأميركية الأراضي الباكستانية من أجل مراقبة أجواء أفغانستان، رغم نفي المسؤولين الباكستانيين ذلك. ويأتي التحذير بعد أيام من استضافة موسكو مؤتمراً لدول جوار أفغانستان بحضور وفد من الحركة، فيما تستعد إيران، غداً الأربعاء، لعقد اجتماع مماثل بغياب «طالبان» التي لم توجه لها دعوة، بحضور وزراء خارجية أوزبكستان وطاجكستان وتركمنستان وباكستان، فيما لم تحسم بعد مشاركة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. ومن المقرر أن يلقي وزير الخارجية الصيني وانغ يي كلمة عبر الفيديو، علماً أنه سيزور العاصمة القطرية الدوحة للقاء وفد من حكومة «طالبان».

وقبيل اللقاء ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية وانغ وين، في إفادته الصحافية في بكين، أن الجانبين سيتبادلان الرأي بخصوص الوضع في أفغانستان و«القضايا ذات الاهتمام المشترك». وأضاف «بوصفه الصين جارة وصديقة تقليدية لأفغانستان، فإنها دائما تدعو إلى الحوار والتواصل لتوجيه الوضع في أفغانستان نحو التطور الإيجابي».

وتعهدت حكومة «طالبان»، أمس الإثنين، بضمان أمن أي بعثة جديدة للاتحاد الأوروبي في كابول، فيما تدرس بروكسل خطوة العودة إلى البلاد بحذر. وقال مسؤول أوروبي لوكالة «فرانس برس»، إنه «يمكننا أن نؤكد أننا نعمل على إعادة حد أدنى من الوجود على الأرض»، وذلك بعد أن ذكرت صحيفة «فايننانشال تايمز» أخيراً، أنه يُمكن إعادة افتتاح البعثة الأوروبية في غضون شهر. وأغلق مكتب العمل الخارجي الأوروبي والعديد من السفارات، في أغسطس/آب الماضي، بعد سيطرة «طالبان» على السلطة. لكن بروكسل حريصة الآن على التواصل مع الحركة بشأن معالجة أزمة إنسانية تلوح في الأفق، رغم تشديدها على عدم الاعتراف بحكومة «طالبان». وفي الأسبوع الماضي، ذكر مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد اتفقت «على أن وجود الاتحاد الأوروبي في الحد الأدنى في كابول ضروري لدعم الشعب الأفغاني، ويشكل ضمانة لمرور آمن للأفغان المعرضين للخطر، لكن هذا لا يعني أي اعتراف من قبل الاتحاد الأوروبي». ورحّب المتحدث باسم وزارة خارجية «طالبان» عبد القهار بلخي، أمس، بقرار إعادة فتح بعثة الاتحاد الأوروبي. وقال: مثلما يتم ضمان أمن السفارات الأخرى في كابول سيتم ضمان أمن سفارة الاتحاد الأوروبي وموظفيها. وقبل وصول «طالبان» إلى السلطة كان يتولى متعاقدون أمنيون وجيوش غربية، أميركيون وحلف شمال الأطلسي خصوصاً، حماية البعثات الدولية في كابول، في عهد الحكومات السابقة الحليفة للولايات المتحدة.

تعهّدت «طالبان» بضمان أمن أي بعثة أوروبية في كابول

ميدانياً، ذكر مصدر قبلي لـ«العربي الجديد» أن مسلحين مجهولي الهوية قتلوا عالم دين يدعى مفتي سعيد الله سهيل، أمس الإثنين، في مدينة جلال آباد، شرقي أفغانستان. وأضاف أن العالم كان مدرّساً في مدرسة أصحاب الصفة، وخطيب جامع مقام خان. كذلك قتل مسلحون مجهولون أمس الزعيم القبلي غفران الله مراد، في المدينة نفسها. وقال مصدر محلي لـ«العربي الجديد»، إن مراد قتل في هجوم مسلح قرب جسر بهسود. وغفران الله مراد شقيق عضو البرلمان الأفغاني إبرار الله مراد. وكان ثلاثة أشخاص قد قتلوا أمس في أعمال عنف في المدينة نفسها، بينهم عالم دين آخر. كما شهدت مدينة هرات اشتباكات عنيفة بين قوات «طالبان» ومسلحين مجهولين ليل الأحد الإثنين ما أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص. وفيما قالت داخلية «طالبان»، في بيان، إن قواتها قتلت 4 مسلحين من خلية ضالعة في أعمال السرقة، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن الاشتباك وقع بين «طالبان» وبين أنصار القائد الجهادي السابق الجنرال إسماعيل خان الذي يعيش حالياً في إيران.

الحدث

لا تزال القوى الرافضة لنتائج الانتخابات في العراق، والمتمثلة بشكل خاص في «الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، تصر على موقفها، لا بل تسعى لتوسيع جبهة الرافضين لهذه النتائج عبر محاولة إقناع قوى عربية سنية وكردية بالحذو حذوها

الانتخابات العراقية

حلفاء طهران يحاولون توسيع جبهة الرافضين للنتائج

يتواصل التشديد الأمني في المنطقة الخضراء (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **زيد سالم**

تدخل العاصمة العراقية بغداد، اليوم الثلاثاء، أسبوعها الثاني من التشديد الأمني الذي فرضته السلطات، خصوصاً في مناطق وسط العاصمة وفي محيط المنطقة الخضراء، عبر وحدات من الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، في وقت تواصل فيه القوى الرافضة لنتائج الانتخابات مساعيها لإلغاء النتائج، وكذلك تحشيد أنصارها حول المنطقة الخضراء منذ يوم الثلاثاء الماضي، بعدما كان نصب عدد من هؤلاء أخيراً خياماً كبيرة على بعد 200 متر فقط من البوابة الرئيسة المخصصة لكبار الشخصيات والدبلوماسيين الغربيين.

وعلى خلاف التوقعات، انتهى الاجتماع الذي عقد في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس الأحد، للقوى الخاسرة في الانتخابات، والتي تجتمع ضمن ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، والذي عقد الاجتماع في منزله، بالتأكيد على رفض نتائج الانتخابات بالكامل وعدم الاعتراف بها. ودعا المجتمعون في بيان مشترك مجدداً إلى إعادة عد وفرز نتائج الانتخابات بعموم مدن العراق، أي في أكثر من 55 ألف محطة انتخابية، فضلاً عن دعوتهم الرئيس العراقي برهم صالح للتدخل

> اجتماعات بين الرافضين للنتائج مع قوى سنية وكردية اليوم
>
> المالكي والعامري والحكيم يرفضون لغة التهديد في الشارع

للضغط على مفوضية الانتخابات بشأن هذا المطلب.

وتضم جبهة الرافضين لنتائج الانتخابات كل من تحالف «دولة القانون»، بزعامة المالكي، وتحالف «الفتح»، بزعامة هادي العامري، والذي يضم نحو 7 كتل وأحزاب جميعها تمثل فصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي»، أبرزها «بدر»، و«صادقون» التابعة لمليشيا «عصائب أهل الحق»، و«حقوق» التابعة لمليشيا «كتائب حزب الله»، و«سند» التابعة لمليشيا جند الإمام، إضافة إلى قوى أخرى مماثلة. كما يشارك هؤلاء الرفض، «تحالف قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي، وتحالف «العقد الوطني» بزعامة فالح الفياض، وحزب «الفضيلة»، ولا يتجاوز مجموع ما حصلت عليه تلك الكتل بالمجلد الستين مقعداً إلى الآن، وهي تعتبر أن النتائج تم التلاعب بها عبر أجهزة العد، وتصر على إعادة العد والفرز، لكن خبراء القانون العراقي يؤكدون أن الخطوة لا تتم إلا بأمر قضائي مبني على وجود أدلة بالتزوير، وهو ما يعني اتهام مفوضية الانتخابات وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتقصير، باعتبار أن الجهتين الأخيرتين شاركتا بمراقبة الانتخابات وأعلنتا عن نجاح العملية.

وتضم جبهة الرافضين لنتائج الانتخابات كل من تحالف «دولة القانون»، بزعامة المالكي، وتحالف «الفتح»، بزعامة هادي العامري، والذي يضم نحو 7 كتل وأحزاب جميعها تمثل فصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي»، أبرزها «بدر»، و«صادقون» التابعة لمليشيا «عصائب أهل الحق»، و«حقوق» التابعة لمليشيا «كتائب حزب الله»، و«سند» التابعة لمليشيا جند الإمام، إضافة إلى قوى أخرى مماثلة. كما يشارك هؤلاء الرفض، «تحالف قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي، وتحالف «العقد الوطني» بزعامة فالح الفياض، وحزب «الفضيلة»، ولا يتجاوز مجموع ما حصلت عليه تلك الكتل بالمجلد الستين مقعداً إلى الآن، وهي تعتبر أن النتائج تم التلاعب بها عبر أجهزة العد، وتصر على إعادة العد والفرز، لكن خبراء القانون العراقي يؤكدون أن الخطوة لا تتم إلا بأمر قضائي مبني على وجود أدلة

> بدأت «قسد» عمليات تجنيد في مناطق سيطرتها أخيراً

محمد الحلبوسي، والحزب «الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني، وحركة «امتداد» المدنية بزعامة علاء الركابي، رفضوا هذا التوجه مبكراً.

وبحسب نائب بارز تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ «كلاً من نوري المالكي وهادي العامري وعمار الحكيم يرفضون التصعيد ولغة التهديد في الشارع التي تعتمدها الجبهة الرافضة لنتائج الانتخابات مع قوى أخرى من العرب السنة والأكراد، بغية إقناعهم بالتوجه نحو رفض النتائج أيضاً واعتبار أنه تم التلاعب بها، في مسعى لتوسيع جبهة الرافضين لهذه النتائج. وأكدت المصادر أنّ كلاً من تحالف «تقدم» بزعامة رئيس البرلمان السابق في الشارع من قبل فصائل مسلحة، وهو ما قد يجعل من وصول زعيم فيلق القدس إسماعيل قاآني إلى بغداد متوقعاً في أي لحظة، بناءً على طلب من زعماء وساسة عراقيين».

في الأثناء، وعقب البيان الذي أصدرته القوى الرافضة لنتائج الانتخابات بعد اجتماعها مساء الأحد، أصدرت مفوضية الانتخابات العراقية بياناً قالت فيه إنها قبلت طعوناً انتخابية جديدة في عدد من المحطات، وستباشر العد والفرز اليدوي يوم غد الأربعاء تحت إشراف ممثلي القوى السياسية المتنافسة، وذلك بعد يومين من انتهاء إعادة عدّ أصوات 8 آلاف محطة، من دون أن يغيّر ذلك من نتائج الانتخابات الحالية، إذ ظلّ التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر متصدراً بفارق كبير عن أقرب منافسيه.

وتكتفي مفوضية الانتخابات بإصدار بيانات رسمية حيال استمرار عملية فحص وتدقيق الشكاوى الواردة إليها، لكن عضواً في المفوضية طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ«العربي الجديد»، إن «شكاوى وطعون القوى الخاسرة لن تحدث فرقاً كبيراً، وهم يعلمون ذلك، وهناك خشية من أن يكون إصرارهم على رفض النتائج مقدمة لخلق فوضى كبيرة». ووفقاً للمسؤول ذاته، فإن «القوى الخاسرة تدرك أن بيان مجلس الأمن الدولي المرحب بالانتخابات والداعي لاحترام النتائج، وكذلك ما صدر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في الإطار ذاته، ضيّق من مساحة تحركها، لذا هي تسعى الآن للدفع نحو إعادة عد وفرز الأصوات عامة، وهذا قد يستغرق ما بين 3 أسابيع وشهر، أملاً منها في إحداث فارق، أو محاولة منها لاقناع الآخرين بجدوى إلغاء الانتخابات وتنظيم غيرها». وأكد المتحدث نفسه أن «التيار الصدري لا يمانع العد والفرز اليدوي، لكنه يخشى أن يخسر عدداً من مقاعده، وبالتالي قد يتحول الأخير إلى رافض للنتائج هو الآخر، وتدخل الحكومة والمفوضية في دوامة جديدة، تؤدي إلى إلغاء الانتخابات بالكامل».

من جهته، قال سعد السعدي، القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، وهي عضو في «الإطار التنسيقي»، إن «الإعلان السابق عن تطابق نتائج العد والفرز اليدوي مع نتائج الأجهزة الإلكترونية، لم يكن يمثل إلا نموذجاً لبعض مراكز الاقتراع المطعون بها، ولا يعد نتيجة كلية للانتخابات العراقية، لذلك ننتظر استكمال العد والفرز اليدوي في جميع المراكز المطعون بها، وبعدها لكل حادث حديث». وعن الخيارات المستقبلية لـ«الإطار التنسيقي» والفصائل المسلحة، أكد السعدي في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «القوى السياسية المعترضة على نتائج الانتخابات، ذاهبة إلى كل الخيارات وطرق الاعتراض، بما في ذلك الشعبية، وقد تذهب إلى المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى لحل هذه الأزمة، ووضع حد للسرقة الواضحة لأصوات جمهورنا. ويمكن القول إن الأحزاب حالياً مسيطرة على الجماهير الغاضبة، لكن استمرار استغفال العراقيين بهذا الشكل، قد يؤدي إلى انفجار تصعب السيطرة عليه، وعلى المفوضية أن تعي هذا الأمر».

بدوره، قال السياسي العراقي أحمد الأبيض، إن «الوضع الحالي يحتّاج إلى حل وسط يرضي الطرفين، لكن هذا الحل غير متوفر إلى الآن». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الأزمة تتجه نحو مسارين؛ الأول يتلخص بالتوافق حول تسوية بين الكيانات السياسية الشيعية الخاسرة مع التيار الصدري الفائز بالمركز الأول وفق نتائج الانتخابات، والثاني توجه الصدر نحو تشكيل الحكومة عبر أغلبيته البرلمانية». وتابع أن «الاحتدام (بين الصدريين والقوى الخاسرة) قد يحصل كنتيجة حتمية لهذه العملية السياسية المبنية على أسس التحاصص الطائفي، ناهيك عن كون الأطراف التي كانت تؤثر على الأحزاب الشيعية قلّ تأثيرها»، في إشارة إلى زعيم فيلق القدس السابق قاسم سليماني.

أما الباحث والمحلل السياسي العراقي عبد الله الركابي، فقد اعتبر في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الفصائل المسلحة هي التي تمثل الصوت الأقوى حالياً داخل الإطار التنسيقي، وتقود معظم توجهات الأحزاب المعترضة على نتائج الانتخابات، وبالتالي، فإن صوت العقل قد خفت خلال الأيام الماضية، وتراجع دور هادي العامري في قيادة الحوارات والتفاهمات مع التيار الصدري، كما حصل في الحكومتين الماضيتين (حكومتي عادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي)».

صعود المالكي يعقّد المشهد

اعتبر الباحث العراقي عبد الله الركابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «صعود نجم رئيس ائتلاف دولة القانون، رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (الصورة)، عقّد المشهد السياسي والحوارات بين المكونات الشيعية، لا سيما أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يرفض أي حوار معه». وتابع: «لهذا، تبدو الأمور متجهة نحو تعقيدات أكبر وخروقات قانونية وتهديدات أمنية، قد تتسبب بنفخة، خصوصاً من قبل الحركات المدنية».

شرق غرب

الرئيس الكوبي يهدد بمواجهة أي تظاهرات

حذر الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، أول من أمس الأحد، من أن هناك «عدداً كافياً من الثوار في كوبا لمواجهة أي نوع من التظاهرات وعبر احترام القانون»، وذلك رداً على إعلان جماعات معارضة عزمها على تنظيم مسيرة في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وقال دياز كانيل في ختام الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي «فليعلم الإمبرياليون أنهم سيضطرون للقتال مع شعب كثير بما فيه الكفاية، شجاع بما يكفي للقتال، ولا يخشى التهديدات». (فرانس برس)

«العفو الدولية» ستغلق مكاتبها في هونغ كونغ

أعلنت منظمة العفو الدولية، أمس الإثنين، أنها ستغلق مكاتبها في هونغ كونغ جراء التهديد الذي يمثله قانون الأمن القومي المفروض من بكين على المدينة. وقالت رئيسة مجلس إدارة المنظمة، أنولا ما سينغ بايس، في بيان «جعل قانون الأمن القومي عمل المنظمات الحقوقية بحرية ومن دون خوف من التعرّض لعمليات انتقامية خطيرة من قبل الحكومة، أمراً مستحيلاً». (فرانس برس)

كوريا الجنوبية ستواصل السعي للسلام مع الشمال

قال الرئيس الكوري الجنوبي، مون جاي إن، أمس الإثنين، إنه سيواصل السعي لتعزيز السلام مع كوريا الشمالية حتى نهاية ولايته في مايو/ أيار المقبل. وفي خطاب أمام البرلمان، قال مون جاي إن، إنه «سيبذل جهوداً حتى النهاية للمساعدة في إقامة نظام جديد للسلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والدبلوماسية». (أسوشييتد برس)

تقرير

حرب مسيّرات تركية ضد «قسد»: تعويض عن العمل العسكري؟

تواصل تركيا ضغطها العسكري ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في الشمال السوري، وسط استمرار التلويح بعمل ميداني جديد

أمين العاصي

يُخيّم التوتر على الشمال السوري منذ نحو شهر، في ظلّ تحفّز الاتراك، كما يبدو، لتغيير توازنات إقليمية حدّدت خطوط الصراع الذي يهدد بالانتقال إلى مستويات جديدة، في حال فشل الأطراف المعنية في نسج خيوط تفاهمات جديدة، تجنّب الشمال عملاً عسكرياً واسع النطاق، ربما يفضي إلى خريطة سيطرة مختلفة عما هي عليه اليوم.

وبدأ الجيش التركي، في الأيام القليلة الماضية، شنّ عمليات بمسيّرات، تستهدف قياديين وعناصر في «وحدات حماية الشعب» الكردية، الثقل الرئيسي في «قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وكشفت مصادر إعلامية، أمس الإثنين، أن مسيّرة تركية قصفت هدفاً عسكرياً في منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، الخاضعة لـ«قسد» وقوات النظام السوري، مشيرة إلى أن الموقع المستهدف في تل رفعت يقع بالقرب من نقطة لـ«قسد».

وسبق لـ«قسد» أن أعلنت، أول من أمس الأحد، مقتل ثلاثة من عناصرها في ريف عين العرب، عقب قصف من قبل مسيّرة تركية، مشيرة إلى أن العناصر كانوا في طريقهم من بلدة صرين إلى عين العرب لتلقي العلاج. وكانت «الإدارة الذاتية»، الموالية لـ«قسد»، قد ذكرت، يوم الأربعاء الماضي، أن مدنيين قُتلوا بقصف مسيّرة تركية وسط عين العرب. وأتت هذه التطورات الميدانية، عقب توعّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «قسد» في منتصف الشهر الحالي بالهجوم عليها، إثر وقوع عمليات عدة ضد القوات التركية في شمال سورية أدت إلى مقتل عسكريين أتراك. وعلى الرغم من نفي «قسد» مسؤوليتها عن هذه العمليات، إلا أن مصادر التيران كانت من منطقة تل رفعت، الخاضعة لها منذ عام 2016. وتدل المؤشرات الميدانية على أن الجيش التركي حسم أمره في المضي في عمل عسكري واسع النطاق في غربي الفرات أو في شرقه لردع قوات «قسد»، لكنه ينتظر ما ستسفر عنه مباحثات من المفترض أن يجريها أردوغان مع نظيره الأميركي جو بايدن، خلال قمة مجموعة العشرين، المقررة في العاصمة الإيطالية روما في 30 و31 أكتوبر/تشرين الأول الحالي.

> بدأت «قسد» عمليات تجنيد في مناطق سيطرتها أخيراً

من جهته، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن «قيادات الفصائل الموالية للقوات التركية استدعت جميع عناصرها المتواجدين في منطقة عفرين»، مشيراً إلى «أن القوات التركية تجهّز لنقل مئات العناصر إلى تل أبيض في منطقة شرقي نهر الفرات، وذلك للقيام بعمل عسكري». وكشف أن الجيش التركي استقدم منذ أيام تعزيزات عسكرية إلى تل أبيض، مكوّنة من دبابات ومدفعية وأسلحة ثقيلة ومواد لوجستية، مشيراً إلى أن قوات النظام السوري استقدمت بدورها تعزيزات إلى محاور عين عيسى في ريف الرقة الشمالي، بالتوازي مع تعزيزات عسكرية لـ«قسد» إلى نقاط التماس مع الفصائل الموالية لتركيا قرب قرية التراوزية، شرقي عين عيسى. مع العلم أن «قسد» اضطرت في أكتوبر 2019 إلى توقيع اتفاق عسكري مع الجانب الروسي، للسماح له وللنظام السوري بنشر قوات في منطقة شرقي الفرات، لإيقاف عملية عسكرية تركية في ذلك الحين.

حول هذه التطورات، أشار الباحث في الشأن التركي والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «قسد بدأت في الآونة الأخيرة في حفر أنفاق في شمال شرقي سورية»، معتبراً أن ذلك يندرج في إطار استعداداتها تحسباً لأي هجوم من الجيش التركي وفصائل «الجيش الوطني السوري». ورأى أن «قسد تهدف إلى إثارة الفوضى والبلبلة في شمال وشمال شرقي سورية»، كاشفاً أن «قوات سورية الديمقراطية» أقدمت على سياسة حفر الأنفاق منذ سنوات، تحديداً منذ ما قبل العملية التركية في أكتوبر 2019، التي سيطر بموجبها الجيش التركي على مساحة واسعة، تمتد من تل أبيض بريف الرقة الشمالي حتى رأس العين بريف الحسكة.

واعتبر عودة أوغلو أن القيادة التركية تدرك التحركات الأخيرة من قبل «قسد»، المدعومة من جهات خارجية، للضغط على الجانب التركي في المناطق المحررة وإحراجها من خلال العمليات التي قامت بها أخيراً. وشدّد على أن «الجيش التركي نجح في إحباط العديد من هذه العمليات عبر الاستخبارات، من خلال المسيّرات التركية التي أدت دوراً كبيراً في إفشال خطط هذه المنظمات».

وتعتبر أنقرة «قسد»، التي تسيطر على مجمل الشمال الشرقي من سورية ومناطق في غرب الفرات، تحديداً منبج وتل رفعت، نسخة سورية من حزب «العمال الكردستاني»، الذي تنظر إليه بصفته «التهديد الأكبر للأمن القومي التركي». وسبق للجيش التركي أن شنّ عمليتين عسكريتين ضد «قسد»، الأولى في غرب الفرات في مطلع عام 2018، دافعاً «قسد» إلى مغادرة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، باتجاه تل رفعت. أما العملية الثانية، فشنّها في أواخر عام 2019 في شرق الفرات، مُبعداً «قسد» عن تل أبيض ورأس العين.

وتشير المعطيات إلى أن لدى الجيش ثلاثة أهداف في شمال سورية: الأول منطقة تل رفعت في ريف حلب، لإبعاد أي خطر عن منطقتي «غصن الزيتون» في عفرين و«درع الفرات» في ريف حلب الشمالي. والثاني منطقة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي، للقضاء على وجود «قسد» في غرب الفرات. والثالث في عين العرب، الواقعة شرقي نهر الفرات، وتعني السيطرة على المنطقة الأخيرة بالغة الأهمية استراتيجياً، لوصلها مع منطقة «نبع السلام» (أي تل أبيض ورأس العين)، ما يضيّق الخناق بشدّة على «قسد» في الشمال الشرقي من سورية ويفقدها أهم معاقلها. وتؤدي الظروف السياسية في تحديد الهدف التركي العتيد، مع وقوع تل رفعت وعين العرب في نطاق النفوذ الروسي، بينما تعد منبج منطقة نفوذ أميركية، حيث سبق أن حالت واشنطن أكثر من مرة خلال السنوات الماضية دون تقدم الجيش التركي نحوها.

وأفادت مصادر محلية بأن «قسد» وسّعت حملات المداهمة والاعتقال في المناطق الخاضعة لها، وكشفت من الحواجز المتنقلة على الطرقات ومداخل ومخارج المدن، واعتقلت أكثر من 100 شخص في مناطق متفرقة من الرقة وحلب ودير الزور والحسكة.

وكان مكتب الدفاع الذاتي التابع لـ«قسد» و«الإدارة الذاتية» قد أصدر تعميماً أخيراً، للقوات التابعة له، بهدف توسيع حملة التجنيد الإجباري التي تطاول الذكور في مناطق سيطرة «قسد».

جندي تركي في نقطة متقدمة في ريف الحسكة (دليك سليمان/فرانس برس)

صبر «اتحاد الشغل» ينفد

قيس سعيّد يفقد مزيداً من الحلفاء

لم يعد الرئيس التونسي قيس سعيّد قادراً على التحكّم بقاعدة أنصاره، بعد انسحاب العديد منهم، الحقوقيين خصوصاً، فضلاً عن إبداء الاتحاد العام التونسي للشغل ملاحظات عدة حول «الحالة الاستثنائية» في البلاد

صلاح الدين الجورشي

كلما تقدم الرئيس التونسي قيس سعيّد خطوة نحو الأمام في تنفيذ مشروعه السياسي اتسعت دائرة المعارضين له، وتفرّق أنصاره الذين ساندوه حين أقدم على إدخال البلاد في حالة الاستثناء في 25 يوليو/ تموز الماضي، والتي تضمنت تجميد عمل البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي إلى جانب وضع يده على مختلف السلطات.

وبعد مرور أربعة أشهر على إجراءات سعيّد التي جرى تمديدها وتوسيعها، جاء دور الاتحاد العام التونسي للشغل ليعلن على لسان أمينه العام نور الدين الطبوبي، أن الاتحاد غير مستعد لمواصلة مسايرة الرئيس في توجهه «الغامض». ولم يتردد الطبوبي في التأكيد قبل أيام أن اتحاد الشغل «لن يعطي صكاً على بياض لأيّ كان، ولا يمكن أن يقبل المضي بالبلاد نحو المجهول، وهو يطالب الرئيس بتحديد الخيارات والمضامين السياسية التي يتجه فيها ليحدد إن كان سيوافقها أو يعارضها». وأضاف «نقولها منذ الآن، اتحاد الشغل لن يقبل التوجه إلى العمل وفق ما يعرف باللجان الشعبية».

في البداية كان موقف القيادة النقابية مؤيداً لقرارات 25 يوليو، إذ حرصت على توفير المبررات لها بشكل واضح رغم تمسكها بالديمقراطية ورفضها المساس بالحريات. وحاول «الاتحاد» أن يكون عملياً، إذ عرض من جديد خدماته على رئيس الجمهورية، لكنه فوجئ بالأمر 117 الذي جمع فيه سعيّد كل السلطات بيده، من دون أن يضع سقفاً زمنياً لذلك. على هذا الأساس حذّر الاتحاد من تداعيات ذلك على المستقبل قائلاً «في 25 يوليو الله لطف بنا وكان هناك وعي للشعب والشباب مما جنّب البلاد الفوضى، ولكن في المرة المقبلة لا تستطيع أن تضمن النتيجة، والناس إذا فقدت الثقة بكل الأطراف سنعيش في حالة اللادولة ونصبح في خطر كبير جداً». مع ذلك استمرت حالة الغموض، وتسارعت الخطى نحو الهدف الذي وضعه سعيّد أمام عينيه، وهو تغيير النظام السياسي، وتحويل موازين القوى الانتخابية من أجل إقامة ما يسميه أنصاره بـ«الديمقراطية القاعدية».

وعلى الرغم من أن اللائحة التي صدرت عن البرلمان الأوروبي قبل أيام تضمنت الإقرار بأهمية دور اللجنة الرباعية للحوار الوطني، وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن القيادة النقابية عبّرت عن رفضها لما وصفته بـ«التدخلات الأجنبية» في الأوضاع الداخلية للبلاد «تحت أي مبرر». وذكرت في بيان لها أن «ذلك يمثل مساساً بالسيادة الوطنية وتكريساً لنزعة استعمارية بائدة تسعى إلى تقديم دروس فاشلة في الديمقراطية، وتصمت في المقابل أمام ما تتعرض له تونس من إفقار وتهديدات إرهابية، في ظل حكم التحالف الحاكم الذي استجار بالدول الخارجية بدعوى الدفاع عن الديمقراطية». فعلت القيادة العمالية ذلك حرصاً منها على كسب ثقة الرئيس، وتشجيعه على الإسراع في التحاور معها، لكنه لم يهتم بتلك الهدية التي قدمتها له.

طالب الجميع سعيّد بإطلاق حوار وطني لكنه راوغهم متحدثاً عن حوار مختلف تماماً عن الذي دعت إليه الأحزاب واتحاد الشغل والكونغرس الأميركي والبرلمان الأوروبي والدول السبع الكبرى. دعا هؤلاء إلى حوار يشمل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في حين تحدث الرئيس التونسي عن حوار مع الشباب. والغريب أن هذا الحوار لن يتناول قضايا الشباب وهمومه الرئيسية، بل سيتعلق فقط بتغيير النظام السياسي وأيضاً بوضع قانون جديد للانتخابات، وهما مسألتان مركزيتان في اللحظة الراهنة، وتهمان مباشرة مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد، والشباب ليس سوى جزء حيوي من هذه القوى. يبدو أن صبر اتحاد الشغل قد نفد، لهذا وجه الطبوبي دفعة من الرسائل القوية مثل قوله إن «لا أحد بإمكانه رسم مستقبل تونس خارج الاتحاد»، وإنه «لا يمكن لأيّ طرف أن يسيطر على اتحاد الشغل». الاتحاد متمسك بعدم التراجع عن الحق في تطبيق الاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة، بل هدد السلطة بمعركة حول الحقوق الاقتصادية ستكون «ضارية»، مع تذكيره بأهمية الأحزاب في كل بلد ديمقراطي، علماً أن الاتحاد باشر مشاورات مع بعضها. وتُنبئ هذه التحذيرات عن احتمال تغيير فعلي في استراتيجية الاتحاد بعد حالة من التردد والتأييد المشروط للسلطة.

يواصل معارضو سعيّد احتجاجاتهم ضد إجراءاته (ناصر تليلي/الأناضول)

> تتآكل قاعدة الرئيس التونسي في الأوساط الحقوقية

لكن ليس الاتحاد وحده من بدأ تعديل سياسته، بل توجد أصوات أخرى سخّرت جهودها للدفاع القوي عن رئاسة الجمهورية، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لتعديل خطابها، بعد أن اتضحت لها الجوانب الخفية في خطة الرئيس وأنصاره، رغم أنه لم يخفها عن التونسيين منذ حملته الانتخابية. ومن بين هؤلاء الذين قرروا مغادرة السفينة قبل أن تواصل طريقها نحو محطتها النهائية، أستاذان في القانون الدستوري خالفا آراء معظم زملائهما، ودافعا بشراسة عن توجهات الرئيس. الأول هو أمين محفوظ الذي أكد للرئيس أنه مع بقاء الأحزاب السياسية والجمعيات، وأنه مع الانتخابات الحرة والمباشرة والنزيهة، وطالبه بسقف زمني لحالة الاستثناء.

أما الأستاذ الجامعي الثاني فهو صغير الزكراوي الذي أصبح معروفاً في العالم العربي بعد ظهوره المتكرر في الفضائيات للدفاع عن سعيّد، والذي كتب أخيراً ما يلي: «يبدو أننا كتونسيين سنصبح أضحوكة العالم من جديد. ففي الوقت الذي بدأت فيه البلاد بالكاد تخرج من عشرية مدمّرة أتت على الأخضر واليابس، يطل علينا غير مرحب به رضا لينين وجماعته مبشرين بنظرية البناء القاعدي، أي بناء الديمقراطية من المحليات صعوداً إلى البرلمان. وهي نظرية طوباوية لم تنجح في أي بلد، وستفضي إلى تفكيك الدولة ترابياً». ورضا لينين هو صديق الرئيس، وأحد رموز أقصى اليسار في مرحلة السبعينات من القرن الماضي. وبناء عليه أعلن زكراوي أنه «سيتصدى شخصياً إلى مثل هذه المبادرات التي تنطوي على مخاطر جدية». بالتالي، يبدو أن للمشهد حلقات أخرى سيتابعها التونسيون بكثير من الشغف والقلق وربما الألم.